

مشروع دراسة وتطوير "نموذج اقتصادي قياسي"

المقدمة:

في إطار تدعيم منهجيات وآليات اتخاذ قرارات تطوير القطاعات والأنشطة الاقتصادية، والاجتماعية، والإنتاجية، يسعى القطاع المالي في الإمارات العربية المتحدة إلى تطوير نموذج اقتصادي قياسي لدعم عملية اتخاذ القرارات المؤثرة في السياسات العامة للدولة، وتفعيل التنمية المستدامة للقطاعات والأنشطة الإنتاجية، والاقتصادية من خلال تحليل البيانات، والمعطيات الحالية والتاريخية للوصول إلى مؤشرات قياسية، وتنبؤات مستقبلية تساهم في توفير قاعدة معلومات يعتمد عليها في اتخاذ القرارات العامة الاتحادية والمحلية، وبما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية والمتوقعة. وبناء عليه تسعى الجهة المستفيدة تكليف استشاري لإعداد مشروع دراسة وتطوير نموذج اقتصادي قياسي حسب الأهداف، والمحاور التالية:

الأهداف:

تهدف الدراسة إلى تطوير نموذج اقتصادي لدعم اتخاذ القرار يعتمد على تحليل تأثيرات السياسات، والمتغيرات، والأحداث الاقتصادية الكلية، والجزئية على اقتصاد الدولة، والسياسات العامة بشكل عام، من خلال توفير منهجيات وآليات تحليلية مترابطة تعتمد على تحليل البيانات الحالية لتقدير المؤشرات والتنبؤات المستقبلية واتجاهات نموها، مما يساهم في تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتعديل السياسات العامة حسب اتجاهات النمو المرغوبة، وفيما يلي الأهداف طويلة وقصيرة المدى:

1. دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تفعيل منهجيات التخطيط المنظم لاتخاذ قرارات تصحيحية تدعم تطور واستقرار القطاعات الإنتاجية المختلفة، وتفعيل استراتيجيات التنمية المستدامة.

2. تحليل العوامل والمؤثرات المباشرة، وغير المباشرة على نسب النمو الاقتصادي، والسياسات العامة، بما يساهم في تنمية الاقتصاد المحلي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

3. دعم متخذ القرار في تعديل السياسات العامة بناء على التغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والإقليمية، والعالمية.

محاور الدراسة:

تشمل الدراسة تحديد وتحليل البيانات الحالية لتطوير نموذج اقتصادي قياسي لدعم متخذ القرار، وتشمل محاور الدراسة المراحل التالية:

المرحلة الأولى: دراسة وتقييم البيانات الحالية والمؤشرات الرئيسية:

تعتمد المرحلة الأولى على دراسة، وتقييم البيانات الإحصائية الحالية والمؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية، بناء على البحث المكتبي، والبيانات، والمعلومات المتوفرة لدى الجهات المعنية، وذلك كما يلي:

1. تحديد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي والجزئي المؤثرة في بناء نموذج اتخاذ القرار، وكذلك المتغيرات والعوامل المؤثرة في تطوير النموذج (Parameters and Coefficients).
2. تحديد البيانات المطلوبة، ومدى توفرها لتطوير النموذج، وكذلك تحليل مدى ملائمة البيانات الإحصائية وحجمها وفترتها لاستخدامها كمدخلات للنموذج.
3. تحليل النواحي الفنية للبيانات الحالية من حيث توفر قواعد بيانات آلية، وإمكانية ترابطها وتكاملها مع قواعد بيانات أخرى.
4. تحديد الملامح الأولية للمخرجات المتوقعة من النموذج المقترح بالاعتماد على البيانات المتوفرة.
5. مراجعة وتحليل أفضل الممارسات والنماذج الاقتصادية المتعارف عليها عالمياً والمشابه للطبيعة والبيئة الاقتصادية للجهة المستفيدة.

المرحلة الثانية: تطوير النموذج

بناء على نتائج المرحلة الأولى، وتحليل وتحديد البيانات الإحصائية المتوفرة سيتم تطوير نموذج لدعم عملية اتخاذ القرار بناء على المؤشرات الرئيسية والمتغيرات الاقتصادية، وذلك كما يلي:

1. تحديد افتراضات ومتغيرات النموذج، وقائمة المدخلات مع توضيحها وتوصيفها
2. صياغة العلاقات الاقتصادية والمعادلات بأسلوب رياضي، أي في صورة مجموعة من المعادلات أو المتباينات.
3. إجراء تطبيق تجريبي للنموذج من خلال استخدام بيانات إحصائية تجريبية، واختبار العلاقات والمعادلات الرياضية، ومدى فعاليتها في تحقيق أهداف النموذج، ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية.
4. تحديد آليات تحليل وقراءة مخرجات النموذج بحيث يتم تصنيفها وتدرج أولويتها حسب أهميتها لمتخذ القرار، مع توفير آليات التغذية العكسية الراجعة لغرض تقييم وتطوير النموذج بشكل دوري.
5. تحويل دراسة النموذج المقترح متضمناً المدخلات والمخرجات والمعادلات العملية إلى تصميم تحليلي قابل للتطبيق والتطوير لنظام برمجي يمتاز بالمرونة وسهولة الاستخدام على أن يشمل التصميم جداول وحقول وعلاقات برمجية، وغيرها.

6. توفير تحليل الحساسية "ماذا إذا؟" (Sensitivity Analyses – What If)، والمحاكاة (Simulation) ضمن تصميم النموذج بحيث يتم الحصول على عدة سيناريوهات للمؤشرات الاقتصادية، وأثرها المباشر وغير المباشر على السياسات العامة والاقتصادية والاجتماعية.
7. تنفيذ التصميم من خلال استخدام لغات برمجة وقواعد بيانات مناسبة على أن يشارك فريق عمل الوزارة في عملية التطوير والبرمجة والدعم الفني.
8. توثيق التصميم والترميز المستخدم خلال البرمجة على أن يتم تعريف جميع الجداول والحقول والمتغيرات.

المرحلة الثالثة: تطبيق النموذج الآلي

1. تحميل النظام الآلي على أجهزة الوزارة، والتأكد من حسن التشغيل وفعالية البرنامج.
2. تدريب مستخدمي النظام بحيث يتم التأكد من إمكانية إدخال وإخراج البيانات وتحليلها.
3. إعداد دليل استخدام إرشادي للمستخدمين.

المنهجية:

- يجمع الاستشاري البيانات، والمعلومات المناسبة، وكذلك مقابلة الجهات المعنية من أجل إجراء الدراسة النظرية والتفزيونية، والوصول للأهداف من خلال تحقيق المحاور المطلوبة، وتشمل المنهجية المقترحة:
- خطة عمل الاستشاري والإجراءات، والآليات التي سيتم إتباعها لتحقيق الأهداف، وتغطية محاور الدراسة المطلوبة خلال الفترة المحددة لتنفيذ الدراسة.
 - إجراء المقابلات مع الجهات المعنية، وجمع البيانات، وتحديد مدخلات الدراسة النظرية.
 - الاستعداد لتقديم عرض تفصيلي لنتائج الدراسة، والتوصيات.
 - عقد ورشات عمل توضيحية للجهات المعنية، إذا دعت الحاجة، لمناقشة استنتاجات الدراسة.
 - تقديم نسخ أولية من تقارير الدراسة، حسب المراحل المحددة لمراجعتها، وتقييمها، حيث يتم لاحقاً تقديم التقارير النهائية مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات، والتعليقات، ونتائج التقييم.
 - يوفر الاستشاري ممثلين ثابتين في الدولة أثناء مراحل المشروع لإدارة النشاطات عن قرب.
 - التأكيد على ضرورة التعاون الوثيق مع فريق العمل في جميع مراحل تطوير النموذج.
 - توفير وتنفيذ عمليات تأكيد الجودة (Establish and execute a process of Quality Assurance) والتي تشمل التخطيط، وتأكيد الجودة، والرقابة لجميع محاور العمل المطلوبة.
 - تطبيق إجراءات قبول الوثائق والتقارير (Implement submission and acceptance procedures) المسلمة للجهة المستفيدة للموافقة عليها قبل البدء بالمراحل اللاحقة.

- تمتلك الجهة المستفيدة الرمز المصدري للبرنامج (Source Code)، ويعتبر النموذج والبرنامج ملك لها، حيث قد يتم نسخه وتحميله على عدة خادمت حسب ضرورة العمل.
- توفر الوزارة قاعدة بيانات (Oracle 10 G)، وأدوات تطوير برامج تشمل (.Net, Oracle)

(Forms 6 I

المطلوب:

تقديم عرض شامل خلال (4) أسابيع من تاريخ استلام طلب العروض، يوضح ويبين التزام الاستشاري بتوفير ما يلي:

الخبرات والمؤهلات: يتعين أن يوضح العرض ما يلي:

1. مؤهلات، وخبرات الاستشاري في مجال إعداد المشاريع المماثلة، والمواضيع ذات العلاقة.
2. مؤهلات، وأسماء فريق العمل، وسيرهم الذاتية، وتقديم جدول يلخص خبراتهم، ومؤهلاتهم، وجهات العمل الحالية، مع مراعاة توفر درجات أكاديمية عليا، أو شهادات عملية مكافئة، علما أنه من المفضل أن يشمل فريق العمل على عضو واحد، على الأقل يتحدث اللغة العربية. (تعينة النموذج في الملحق رقم 1)
3. مقدرة الاستشاري على تحقيق الأهداف والمعايير بإحترافية عالية.
4. مقدرة الاستشاري على تقديم المخرجات المطلوبة بجودة متميزة، دون أي قصور أو أخطاء جوهرية.

التقارير: يتعين أن يشير العرض إلى أن الاستشاري سيقدم بحد أدنى ما يلي:

5. تقديم تقارير مرحلية حول تقدم العمل وحسب خطة التنفيذ تبين وتوضح تحقيق المحاور والأهداف المطلوبة.
6. تقديم نسختين من تقرير الدراسة النهائية للمرحلة الأولى، بالإضافة إلى نسخة إلكترونية باللغة الإنجليزية، على أن تشمل خطة عمل تنفيذية توضح الخطوات اللاحقة وملخص تنفيذي يشمل ملخص الدراسة والاستنتاجات والتوصيات، وكذلك ملاحق الدراسة ونتائج المقابلات وغيرها
7. تقديم دراسة وتصميم النموذج والرمز المصدري (Source Code) حسب أدوات وقواعد بيانات البرمجة المستخدمة.

8. تقديم خطط تدريب الموظفين على استخدام النموذج ومعالجاته، وتحليل البيانات، وإعداد التقارير.
9. تقديم دليل استخدام النموذج والنظام الآلي (Software).

محتويات أخرى: يتعين أن يشمل العرض بشكل تفصيلي ما يلي:

10. شرح وتوضيح منهجية الاستشاري في تنفيذ الدراسة، والمحاوير الإضافية المقترحة، إن وجدت.
11. تفاصيل الكلفة، حسب المحاور المطلوبة.
12. مدة التنفيذ حسب جدول زمني مرتبط مع تحقيق المحاور المطلوبة.

مدة الدراسة:

على الاستشاري أن يقوم بتسليم تقرير المرحلة الأولى لمشروع الدراسة خلال (12) أسبوع من تاريخ توقيع العقد، على أن تتم عملية تطوير النموذج، وتحميله، وتدريب الموظفين داخل الوزارة خلال (28) أسبوع من تاريخ إنهاء المرحلة الأولى.

التقييم واختيار الاستشاري:

يتم اختيار الاستشاري حسب المعايير المتبعة في الجهة المستفيدة، حيث سيتم تحديد معايير نوعية، وكمية تنافسية لتقييم العروض تعتمد على منهجية الاستشاري المقترحة، وكفاءة وخبرات فريق العمل، وتفرغهم للمشروع، والكلف، وتحقيق محاور الدراسة المطلوبة، حيث تم توزيع علامات التقييم الإجمالية على النواحي الفنية والمالية بأسلوب الوسط المرجح الموزون لتقييم العروض وتم تحديد إجمالي علامة التقييم الفني بنسبة 75% والتقييم المالي بنسبة 25% من إجمالي التقييم البالغ 100%.

المسؤوليات:

تشمل مسؤوليات الاستشاري ما يلي:

1. تقديم مشروع دراسة وتطوير تشمل، وتغطي بحد أدنى جميع المحاور المطلوبة حسب طلب العروض.
2. يقدم مدير الفريق التقارير الدورية، ومحتوياتها، وكذلك تنظيم مهام، ومسؤوليات فريق العمل.
3. يشارك مدير الفريق في ورشات العمل، والاجتماعات، وعرض نتائج الدراسة، إن دعت الحاجة.

وتشمل مسؤوليات الجهة المستفيدة ما يلي:

1. تقييم العروض، واختيار الاستشاري، والموافقة على فريق العمل المقترح من الاستشاري.
2. التأكد من جودة العمل خلال مراحل تنفيذ الدراسة.
3. الموافقة على منهجيات العمل، والتقارير الأولية، والتعليق عليها، وتقييمها.
4. تنظيم الاجتماعات، والمقابلات، وكذلك تنظيم ورش العمل، وقاعات عرض نتائج المشروع.
5. تسهيل آليات تجميع البيانات، والمعلومات، وتوفيرها ورقيا أو إلكترونيا. (أنظر الملحق رقم 2)
6. الدعم اللوجستي لفريق العمل في الجهة المستفيدة خلال فترة تنفيذ الدراسة.
7. توفير مكاتب ومكان عمل الفريق.